الثورة ALTHAWRAH DAILY
Satrday : 11 Jumada Al-ola 1434 > 23 March > Issue No. 17656
السبت : 11 جمادى الأولى 1434هـ > 23 مارس 2013م > العدد 17656

رؤية ضبابية للقطاع الخاص.. لا يدري ماذا يريد!

تحقيق/ محمد راجح
mohammedrajih@yahoo.com

انتظرنا احمد بازرعه نحو ربع ساعة لينهي حديثا جانبياً مع مدير مكتب ممثل دول مجلس التعاون الخليجي في اليمن، لكن الأمر كان سهلاً للاقتراب من توفيق الخامري في اجتماع القطاع الخاص للإعلان عن رؤيته نتيجة الفوضى العارمة التي طغت على الاجتماع، بينما بدت نجاة جمعان متحمسة لضرورة إصلاح الأوضاع بشكل حقيقي بحيث لا يبقى الأمر مثل كل مرة مجرد كلام عبثي لا يقدم ولا يؤخر.

مجموعة من ابرز رجال الأعمال في القطاع الخاص اليمني قدموا للثورة رؤية عميقة لأوضاع البلاد وما تعانيه من مشاكل ووضعية الاقتصاد الوطني وموقعهم كقطاع خاص تجاري واستثماري من كل هذه المتغيرات التي تشهدها البلاد.

تزامنت هذه اللقاءات مع تدشين القطاع الخاص لرؤية له بهذا الشأن يعتزم تقديمها لمؤتمر الحوار لكنها لم تختلف عن الفوضى العارمة التي سادت فعالية الاجتماع الذي عقده بهذا الخصوص.

ظهر القطاع متخبطاً ومتفككاً وليس لديه أي لرؤية للأوضاع للفترة القادمة على الرغم من مجموعة الأوراق التي وزعها وتضمنت كلاماً مهترئاً خالياً من أي مضمون.

ينظر احمد بازرعه عضو في مؤتمر الحوار ونائب رئيس مجلس رجال الاعمال بتفاؤل كبير للحوار الوطني ولمخرجاته، ويتمنى أن يوفق الحاضرون والمشاركون في المؤتمر في الخروج بما ينفع البلاد.

يقول : إن الفترة القادمة ومخرجات الحوار الوطني وشكل الدولة في ما بعد سيخلق ارضية مناسبة لعمل القطاع الخاص.

يتمنى أيضا بازرعة أن يكون القطاع الخاص مستعداً لتحمل دور قيادي في التنمية خلال الفترة القادمة، ويضيف : القطاع الخاص جاهز ويبحث بدون شك بعد مصلحته، مصلحة القطاع الخاص هي من مصلحة المجتمع، ويجب ان تكون الاتفاقيات التي سيخرج بها مؤتمر الحوار وبالذات في ما يتعلق بشكل الدولة ملائمة لنشاط القطاع الخاص.

لكن بغض النظر عن شكل الدولة القادمة، (يتمنى) بازرعة للمرة الثالثة كقطاع خاص المحافظة على كيان الدولة الواحد.

ويقول : كرجل أعمال مصلحتي في سوق بها 25مليوناً وليس مليوناً أو خمسة.

ويؤكد ضرورة إيجاد قوانين متسقة ومتصلة ومتماسكة في كل أنحاء الجمهورية بغض النظر عن مسميات، أقاليم أو فيدراليات أو محافظات لكن الأهم أن تكون بنفس القانون وبنفس الضرائب وبنفس الإجراءات وهذا يمكن أن يخفف الأعباء على القطاع الخاص.

وبخصوص شكل الدولة الذي يرغب به القطاع الخاص، يشدد احمد بازرعه على أهمية القوانين والأنظمة والضرائب والجمارك والإجراءات وكل هذه المتطلبات تكون موحده.

ويتحدث قائلاً : لا يعقل أن أسجل شركة في هذه المحافظة وشركة أخرى بقوانين وأنظمة أخرى بتلك المحافظة أو الإقليم أو ضرائب مختلفة هنا أو هناك أو رسوم أو جمارك.

بازرعه: نرغب بسوق بها 25 مليوناً وليس مليوناً أو خمسة

لا يجب أن نقع في هذا الأمر، ينبغي مراعاة كل هذه القضايا.

المشكلة الحقيقية

وسط أللخبطة والفوضى العارمة التي سادت اجتماع القطاع الخاص للإعلان عن رؤيته للاقتصاد خلال الفترة القادمة اقتربنا من رجل الأعمال توفيق الخامري الذي رحب بالتحدث لصحيفة الثورة.

يرى الخامري أن مشكلتنا في اليمن اقتصادية بحتة وأكثر من كونها سياسية، لكن تجاهل الأحزاب والحكومة للشأن الاقتصادي واضح جدا.

ويقول ان الحوار المنفذ الوحيد للخروج من هذا المأزق، مضيفاً : كقطاع خاص نؤمن إيماناً كبيراً بالحوار الوطني ونأمل من كل الأطراف والأحزاب، المشاركة بفاعلية في هذا المؤتمر وإنجاحه.

ويشير إلى أن الجماعة كلهم أتقاسموا المناصب والحكومة وتجاهلوا القطاع الخاص، ومعروف ان الاقتصاد هو مشكلتنا وعلينا التركيز عليه إذا أردنا الخروج من هذا المأزق.

ويردف قائلاً : يجب ان يخرج الحوار بنتائج طيبة ومثمرة في جوانب متعددة مثل العدالة الاجتماعية والمساواة في المواطنة والتوزيع العادل للثروة.

طبقاً للخامري فإن القطاع الخاص متضرر بشكل كبير ويجب النظر إلية، حيث خسر بشكل كبير خلال الفترة الماضية ولم نر حتى الان من قبل الدولة أي مبادرة تجاه حلحلة الملف الاقتصادي.

ويؤكد أن القطاع الخاص هو أساس التنمية لكن المطلوب من الدولة تهيئة البيئة المناسبة له ووضع التشريعات التي تدفع وتفعل أداء القطاع الخاص، التنمية هي كلمة السر التي يجب ان نهتم بها لنبدد كل مشاكلنا.

الخامري: لن نخرج من المأزق الحالي لأننا نتجاهل مشكلتنا الحقيقية

الوضعية الراهنه

الحديث عن دولة مدنية حديثة وأنظمة وقوانين واقتصاد جديد سيظل ذلك بحسب سيدة الاعمال الدكتورة نجاة جمعان أستاذة الإدارة بجامعة صنعاء كلاماً هزلياً وحديثاً عبثيا مادام الإنسان ليس في قلب التنمية وبعيداً تماماً عن هذا المشهد.

وتشير الى ان أي نظام سياسي او اقتصادي او إداري او تبني أي شكل من أشكال الدولة له مميزات وله عيوب لكن الاهم في ذلك هم البشر لأنهم هم من يديرون هذه الأنظمة.

وتوضح أنه من هذا المنطلق ينبغي أن نعرف ونعي ابعاد أي دولة قادمة وفقاً كذلك لخصائص البلاد وتراثها وميراثها وتقاليدها.

وطبقاً للدكتورة جمعان فأن الوضعية الراهنة للبلاد والمتغيرات الحديثة والرؤية الجديدة للدولة خلال الفترة القادمة تحتاج لإنسان منتج وملتزم وواع ويهمه بلده ووطنه وعنده كل المتطلبات اللازمة لحياة مناسبة وملائمة وكريمه ليقود عجلة التطور والبناء.

يجب أن نفكر- تضيف الدكتورة نجاة، من أين نبدأ الإصلاح ولهذا فأن إصلاح الفرد هو الاهم لأن الإنسان اليمني هو من سيقود العملية التطويرية للأوضاع خلال الفترة القادمة.

وتقول أن التعليم يمثل القاعدة الرئيسية لبناء الإنسان وتطوير النظام الإداري الذي يستطيع ان يحمل أي فكر تنموي واقتصادي جديد.

كما ان البيئة غير مستقرة ومضطربة (والحديث لا يزال للدكتورة جمعان) والمشكلة الرئيسية في كل هذا الاضطراب هي الإدارة المختلة ولهذا لا يمكن اتخاذ أي قرارات رشيدة في ظل هكذا أوضاع إدارية ومؤسسية عشوائية ومختلة وغير منضبطة.

وترى أن الإدارة الرشيدة تجعل صناع القرار في أي جهة او مؤسسة رسمية أو خاصة يتخذون قرارات إيجابية وصائبة بأقل التكاليف واستغلال ابسط ما تمتلك من موارد متاحة بشكل أمثل وبما يحقق تنمية شاملة على كافة المستويات.

وتتحدث الدكتورة نجاة عن مؤتمر الحوار (وهي بالمناسبة عضو في اللجنة التي شكلها القطاع الخاص لإعداد رؤيته لمؤتمر الحوار) عن أهمية مؤتمر الحوار وضرورة نجاحه لإحداث استقرار في البلد على كافة الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والتنموية.

وتضيف : الحوار اصبح امرا واقعاً وهاماً لمستقبل اليمن والقطاع الخاص عمل على تنظيم نفسه والاستعداد لهذا الحوار من خلال تشكيل لجنة لإعداد رؤية وتصور والية لمناقشة القضايا التي يراها القطاع الخاص ضرورية لخلق الاستقرار.

وتؤكد أن رؤية القطاع الخاص ركزت على الأمن والتوزيع العادل للثروة والحكم الذي يجب أن يتجه إلى اللامركزية خلال الفترة القادمة.

جمعان: القطاع الخاص مستعد لتحمل مسئولياته خلال الفترة القادمة

نظامان اقتصاديان على طاولة الحوار

مصطفى: لدينا رؤية تعتمد على إصلاح القضاء ومكافحة الفساد

> الاقتصاد اليمني على مفترق طرق خلال الفترة القادمة وأمام خيارين أكون أو لا أكون بعد اتساع الفجوة الهائلة بين الحكومة والقطاع الخاص والإرث الثقيل مالياً وتنموياً وإدارياً .

يوصف الاقتصاد الوطني على أنه اقتصاد تام غير كفؤ يغدق فقرا وبطالة وتنحرف فيه العدالة الاجتماعية إلى مستويات قصوى. فالنمو الاقتصادي بطئ للغاية وغير مستقر على امتداد العقود الماضية، والفقر بين السكان وصلت نسبته إلى أكثر من 50%، والبطالة تجاوزت 35% وترتفع في أوساط الشباب إلى أكثر من 60% يرافق ذلك نمو سكاني عال يصل إلى 3,5%، وبيئة استثمارية مضطربة وغير جاذبة تتزامن مع بيئة سياسية وأمنية متردية وغير مستقرة، والخصائص الديموغرافية للسكان وخاصة من هم في سن العمل مشوهة ومعيقة.

من بين كل هذا الركام يطل محور التنمية ضمن قائمة محاور مؤتمر الحوار الوطني وسيناقش البعد الاقتصادي بشكل كبير وأيضا هناك محور شكل الدولة سيناقش كذلك شكل الدولة وأسسها الاقتصادية والتنموية وغيرها.

سيكون للقطاع الخاص حضور كبير في المؤتمر، سواء من خلال الأحزاب هناك الكثير من رجال الأعمال أو من خلال منظمات المجتمع المدني وسيكون هناك تمثيل لجهات وقطاعات مرتبطة بالتجارة والأعمال.

وتكشف اللجنة الفنية لمؤتمر الحوار عن نظامين اقتصاديين أمام طاولة الحوار، نظام السوق الحر والاقتصاد الاجتماعي مع مراعاة ارتباط أي نظام اقتصادي مع شكل الدولة الجديدة.

لكن السؤال الأهم يبقى أين القطاع الخاص؟ وما هي نظرته لمستقبل الاقتصاد اليمني في ظل المتغيرات الراهنة التي تعيشها البلد.

استطلاع / محمد محمد راجح

يكشف القطاع الخاص عن إعداد رؤية جديدة وتصور وآلية لمختلف القضايا في البلد سيقوم بتقديمها إلى مؤتمر الحوار الوطني في 18 مارس الجاري.

ويؤكد رئيس اللجنة التي شكلها القطاع الخاص لإعداد هذه الرؤية ونائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية خالد طه مصطفى أن رؤية القطاع الخاص تتضمن العديد من الإجراءات التي يجب التركيز عليها لإحداث استقرار في البلد على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والتنموية.

رؤية

يقول مصطفى أن رؤية القطاع الخاص تتضمن إصلاحاً شاملاً للقضاء ومكافحة الفساد وتعديل القوانين الضريبية والجمركية وقانون الاستثمار لإيجاد بيئة مستقرة وجاذبة للمستثمرين المحليين والاستثمارات الأجنبية.

وطبقاً لرئيس اللجنة فإن الرؤية التي سيعرضها القطاع الخاص تشمل العديد من الإجراءات التي ركزت على الأمن والتوزيع العادل للثروة والمتطلبات اللازمة لتكون اليمن بلداً جاذباً للاستثمار بالإضافة إلى استعداده التام لقيادة التنمية والشراكة مع الحكومة لاستيعاب تمويلات المانحين وتنفيذ مشاريع تنموية في مختلف القطاعات التي تحتاجها البلد مثل الكهرباء والطرقات وغيرها وفقاً للأنظمة المتبعة والشفافية والمساءلة

ويلفت إلى أن الاستقرار السياسي والأمني ضرورة ملحة لإحداث أي نهضة تنموية واقتصادية خلال الفترة القادمة.

ويؤكد مصطفى أن نجاح الحوار أساس لنجاح التنمية وبناء الاقتصاد ودولة النظام والقانون.

رؤية القطاع الخاص لاقتصاد المستقبل تتمثل في ضمان توفير الأمن والاستقرار لأنه عامل رئيسي لنمو الأعمال وخلق بيئة جاذبة للاستثمار وتفعيل أنشطة القطاع الخاص وبالتالي نمو الاقتصاد الوطني.

وتتضمن الرؤية إصلاحاً شاملاً للقضاء ووضع أنظمة مالية وإدارية وحزمة قانونية وتشريعية صارمة لمكافحة الفساد وتعديل القوانين الضريبية والجمركية والاستثمار لإيجاد بيئة مناسبة للاستثمارات الوطنية، بالإضافة لعدة أشياء لابد من تنفيذها لتكون اليمن بلداً جاذباً للاستثمار.

ويقول مصطفى إن القطاع الخاص مستعد للعمل والتفاعل مع أي نظام اقتصادي ومع أي شكل من أشكال الدولة التي سيتبناها مؤتمر الحوار الوطني.

ويوضح أن المرحلة القادمة تتطلب شراكة حقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص لردم الفجوة الشاسعة بين الطرفين.

اقتصاد المجتمع

يرى رجل الأعمال أحمد الشليف أن الضرورة تقتضي التركيز على تنمية المجتمعات المحلية وخلق مجتمع منتج والأهم استغلال الثروات التي تتميز بها كل منطقة.

ويتحدث الشليف عن قطاع التعدين، ويقول : على الحكومة أن تدرك أن قطاع المعادن هو أساس من عجين ونحن ننادي بالاهتمام بهذا القطاع.

ويضيف :الحكومة اليمنية تقريبا لا تعرف أن لديها قطاعاً خاصاً، لو تعرف ان لديها ذلك كان على الأقل هناك مؤتمر أو لقاء فصلي بين الجانبين لمناقشة القضايا المتصلة، مثل هذه الأسئلة يجب أن توجه إلى جهات الاختصاص في الحكومة، لماذا لا تهتمون بهذا القطاع ويتم إشراكة في رسم السياسات الاقتصادية المستقبلية.

ويشدد على ضرورة تحرر التنمية الاقتصادية بالاعتماد الكلي على المساعدات الخارجية.

ويضيف : العالم يمكن أن يساعدنا مرة وهو فرض علينا لكن لن يستمر بذلك سيغلق الباب في وجوهنا إذا لم نساعد أنفسنا، لا يعقل عدم وجود بنك بمعناه الحقيقي حتى الآن في البلاد والموجود حاليا ليس بنوك بل محلات صرافة، إذا لديك مشروع تصل تكلفته مثلا إلى 100 مليون دولار لن تجد بنك مستقبل الاقتصاد اليمني، لكن مع الأسف نتكلم من أذن من طين وأذن لنا عشرات السنوات

11 هناك حاجة ملحة لاجراء تغييرات متعددة في البنية الاقتصادية وتعديل القوانين لرفع وتيرة الأعمال في البلاد

يستطيع تمويلك وهذه مشكلة كبيرة ،نحتاج بصورة عاجلة لبنكين، بنك للإسكان وبنك للتطوير الصناعي وسنعرف حال إنشائهما جدوى المشاريع التنموية، على الحكومة التفكير بمثل هذه المسائل للنهوض بالتنمية.

وبخصوص السياسة المتبعة في التنمية الاقتصادية وهل هي مجدية يقول : الواضح ان أهم شيء مقعد مجلس النواب ونصرف عليه مليارات وفي بعض المناطق لا تعرف المشاريع الخدمية والتنموية، يجب أن يكون تركيزنا على الاهتمام بالاقتصاد باستغلال الثروات التي تعتبر المدخل الرئيسي لمكافحة الفقر والبطالة والنهوض بالتنمية

ويشير إلى أنه كان يتوقع من الحكومة أن تنزل بنداً في الموازنة العامة للعام 2013م خاصاً بتطوير الموانئ وخاصة لقطاع الصخور الإنشائية والصناعية، لكن مع الأسف لم يذكر هذا الجانب على الإطلاق.

ويضيف : أخاف أن تسلك الحكومة الحالية نفس الطريق الذي سلكته الحكومات السابقة، يعملوا طريقاً بمليارات ليس لها أي فائدة، ولهذا عندما تنفذ مثل هذه المشاريع وهذا الأمر يجب أن يراعي في وضع أي نظام اقتصادي حديث، يجب أن تستند لدراسات جدوى اقتصادية وأهداف خدمية،

ويقول الشليف : أنا مش ضد هذا الكلام انا أتمنى أن تصل المشاريع إلى كل عزلة وكل قرية وهذه هي السياسة الاقتصادية المتبعة في كل دول العالم بغض النظر عن الحديث الخاص بالأنظمة والقوانين والدساتير، لكن ينبغي والحديث لا يزال للشليف أن يكون هناك أولويات تأتي بالنفع الاقتصادي والتنموي على البلد.

يدعو إلى تبني نظام اقتصادي يعتمد بشكل أساسي على قطاع المعادن، من خلال إيجاد بنية تحتية من كهرباء وطرقات وموانئ وقبل كل هذا أمن واستقرار، تأمين الطرقات والمحاجر على أساس خلق بيئة آمنة للمستثمرين.

خالد طه مصطفى

متغيرات

يرى اقتصاديون ان الاقتصاد اليمني يجب أن يعتمد على العاملين فيه، وإذا أدرك هؤلاء العاملون أهمية المبادئ والركائز الأساسية في تطوير بيئة الأعمال فسنجد الاقتصاد الوطني ينهض بشكل مناسب.

أما إذا كان هناك تجاهل لمثل هذه الأمور والمتغيرات بطبيعة الحال سيكون هناك صعوبات عديدة تواجه الاقتصاد اليمني

مؤكدين أنه : لا يمكن أن يعمل الطرفان في الحكومة والقطاع الخاص بمفردهما وهناك مسئوليات مشتركة لكل طرف، فالدولة تتحمل مسئوليات تطوير التشريعات والقوانين وخلق بيئة آمنة للأعمال، وهناك مسئوليات ومشاريع كبيرة تنتظر القطاع الخاص ولهذا فإن الشراكة مسألة حتمية للفترة القادمة.

ويعاني الاقتصاد الوطني في الوقت الراهن نتيجة الأزمة التي مرت بها البلاد ولا يزال هناك حاجة ملحة لإجراء تغييرات متعددة في البنية الاقتصادية وتعديل القوانين لرفع وتيرة الأعمال في البلاد بالإضافة إلى أهمية إحداث أمن واستقرار للمساهمة في تنقية بيئة الاستثمار من الشوائب وجعلها بيئة جاذبة .

كما أن اليمن بلد خام ولديها إمكانيات هائلة وتمتلك ثروات طبيعية وبشرية ومواد خام وهناك افتقاد لمشاريع البنية التحتية التي تساهم في استغلال هذه الموارد.

ويقول خبراء : إذا ما عملت الحكومة على تهيئة البيئة الآمنة للاستثمارات سيكون هناك حراك كبير في كل الجوانب تستفيد منه مختلف القطاعات التجارية والاقتصادية.

ومشدوالخبراء على أن هناك توجهاً عالمياً لمساعدة اليمن وينبغي أن يستغل هذا التوجه بأفضل ما يمكن من خلال التوظيف الأمثل للموارد بشكل مثالي وصحيح.